شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

انتهت الزيارة وبقيت الأسئلة الملحّة

عصر السبت الماضي، بعد ساعات من رفع حظر التجوال (للسيارات) التي فرضتها قيادة عمليات بغداد في بعض المناطق والشوارع الرئيسة التي استخدمها الزوار للوصول إلى الكاظمية تأدية لزيارة الإمام موسى الكاظم، نزلت من بيتي بعد حبسٍ طوعي – إرغامي دام ثلاثة أيام، واتجهت الى حي الكرادة.. تملكني ساعتها شعور قوي بالكرب والأسى حيال عاصمتنا التي كانت في يوم ما أم الدنيا.

كانت بغداد في حال ربما لا يريدها لها تماماً حتى العدو المبغض .. مزبلة حقيقية مترامية الأطراف. رغم الألم المضّ على مدينتي ضحكتُ في سري من تصريحات كبار المسؤولين في قيادة بغداد ومحافظة بغداد وأمانة بغداد الذين أعلنوا غير مرة أنهم هيأوا كل شيء ورتبوا لكل شيء يتعلق بالمناسبة.(انا شككتُ في هذا العمود قبل بدء الزيارة بصحة وعود المسؤولين وتعهداتهم).

مع ذلك فكرت (يوم السبت) بأن بغداد ستصحو في اليوم التالي على وضع مختلف تعود فيه إلى حالها المعتادة كنصف مزبلة (مدننا كلها باستثناء مدن إقليم كردستان مزابل بكل المقاييس) بعد أن تستكمل فرق التنظيف مهمتها. ولكنني صباح أمس (الاثنين) وأنا أعبر جسر العطيفية – الأعظمية بدت المنطقة الممتدة من الجسر إلى ساحة عنترة منسية تماماً من محافظة بغداد وأمانة بغداد وفرق التنظيف التابعة لهما.

السؤال يلحّ في بالي: ما ذنب سكان هذه المنطقة وسواها لكي تُترك مخلفات الزوار لهم بعد يومين كاملين من انتهاء الزيارة؟

لكن السؤال الأكثر إلحاحاً هو الذي يتعلق بمجمل الإجراءات المُتخذة في المناسبة والمناسبات المماثلة والتي تتكرر سنة بعد أخرى بالصورة نفسها ويتكرر معها انتقادها من الرأي العام.

دستورنا الذي كرّس في أحكامه تعددية الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية، ساوى بين الجميع في الحقوق والواجبات.. لم يُفضّل أحداً على أحد ولا جماعة على أخرى، وهو (الدستور) ضمن التمتع بالحريات السياسية والشخصية من دون تمييز وحرّم الحدّ والانتقاص من الحريات والحقوق العامة والخاصة.

العراقيون ليسوا جميعا مسلمين، ولا المسلمون جميعاً شيعة ولا الشيعة جميعاً مؤمنون. بين العراقيين مسيحيون وصابئة مندائية وإيزيديون وفرق وجماعات دينية أخرى فضلاً عن المسلمين السنة. وهناك أيضاً غير المؤمنين ممن يُحسبون على مختلف الديانات والمذاهب.

دستورنا ضمن للمؤمنين من كل الديانات والمذاهب ممارسة عقائدهم وشعائرهم بحرية، بيد أن هذه الحرية محدودة بعدم التجاوز على حريات الآخرين وحقوقهم.

الحياة الحرة الطبيعية الآمنة حق مكفول في الدستور لكل عراقي، والإجراءات التي تتخذها الأجهزة الأمنية (العسكرية والشرطية) في بعض المناسبات الدينية، وبخاصة تلك التي تتضمن حظراً لتجوال السيارات وإغلاقاً لأسواق ومصالح في مناطق بأكملها وقطعاً لشوارع وجسوراً بطولها وعرضها لعدة أيام متتالية، تمثل (هذه الإجراءات) تجاوزاً على حريات مئات الآلاف، بل الملايين، من العراقيين الذين لا علاقة لهم بهذه المناسبات وتعدياً على حقوق لهم.

السؤال الأكثر إلحاحاً من السؤال عن مبرر ترك الفضلات والمخلفات في الشوارع العامة ومناطق السكن، هو: بأي حق تفرض الأجهزة الأمنية والحكومة من ورائها إجراءات تقيد حقوق المواطن السني والمسيحي والصابئي والأيزيدي وغير المؤمن وتحد من حريته في مناسبة لا تخص هذا المواطن ولا تعنيه؟

هذا السؤال الملح ليس موجهاً إلى أجهزة الدولة والحكومة وإنما أيضاً إلى المرجعيات الدينية الشيعية.

البرلمان يستأنف جلساته بقراءة ٦ قوانين ويعدّ أسئلة الاستجواب

العراقية: الملف الأمني أهم المحاور

البرلمان.. (أرشيف)

□ بغداد / نزار الطيب

يستأنف مجلس النواب جلساته يوم الخميس المقبل بعد انتهاء عطلته التشريعية التي بدأت يوم السابع من أيار الماضي ، وتتباين الآراء حول الجلسة الأولى التي من المتوقع ان تتضمن إدراج ستة قوانين بالإضافة إلى التصويت على احد أعضاء هيئة المساءلة والعدالة .

نواب ومراقبون توقعوا ان تكون جلسة يوم الخميس المقبل من اصعب الجلسات، باعتبار ان العملية السياسية تشهد حراكا سياسيا من كتل مختلفة للإطاحة برئيس الحكومة نوري المالكي.

المستشارة في المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي مريم الريس قالت إن "المالكي سيحضر جلسة مجلس النواب لاستجوابه وانه سيرحب بهذه الخطوة إن توفرت الآليات الدستورية المتعلقة بالاستجواب، مبينة أن جلسة الاستجواب يجب ان تنقل مباشرة ليطلع الشعب العراقي على الحقائق".

وشككت الريس في تصريحها للمدى امس بالملفات التي تعتزم اللجنة القانونية درجها في الاستجواب مبينة ان الكتل التي تنوي الاطاحة برئيس الوزراء تختلف فيما بينها على الملفات التي ستطرح ، موضحة ان رئيس ائتلاف العراقية تختلف رؤيته عن رؤية رئيس إقليم كردستان للمسائل الخلافية وكلاهما يختلف عن رؤية التيار الصدري المغايرة تماماً لإستراتيجية التحالف الوطني الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء .

ونوهت الريس ان المالكي خلال اليومين القادمين سيقدم طلبا لاستضافته داخل البرلمان ، الا انها توقعت رفض رئاسة البرلمان طلب المالكي كونه يمتلك ملفات حساسة عن بعض زعماء الكتل.

وعن إمكانية طعن رئيس الوزراء بالأسباب الموجبة لاستجوابه أمام المحكمة الاتحادية بينت الريس "نعم بالتأكيد يجب ان تكون اسبابا حقيقية عبر تحديد التهم الموجهة اليه وليست رغبة لأطراف سياسية في استجوابه"

من جانبه اكد النائب عن كتلة الاحرار جواد الجبوري رغبة كتلته في ان يكلف احد اعضائها لاستجواب رئيس الحكومة ، لاعطاء مؤشر حقيقي للممارسة الديمقراطية في العراق وقال لـ "المدى" : "سبق للتحالف الوطني ان استجوب امين بغداد على الرغم من ان المنصب من حصة التحالف فأعطى مؤشرا حقيقيا للممارسة الديمقراطية ، ونحن نرغب في ان يكلف احد نواب كتلة الاحرار بمهمة استجواب رئيس الحكومة ."

وفيما شكل قادة الكتل المطالبة بسحب الثقة عن رئيس الحكومة لجنة لبحث الآليات الدستورية لعملية سحب الثقة، ضمت في عضويتها حيدر الملا وسليم الجبوري من القائمة العراقية وخالد شواني ومحسن السعدون من التحالف الكردستاني وأمير الكناني ومشرق ناجي من التيار الصدري.

ووسط غياب اتفاق بين الاطراف المشاركة في الحكومة لتجاوز الازمة السياسية التي وصلت الى المطالبة بسحب الثقة عن رئيسها المالكي ثم استجوابه من قبل البرلمان، انتقد النائب عن القائمة العراقية احمد المساري مواقف المعترضين على استجواب المالكي سواء من نواب ائتلافه او من الكتل الاخرى، وقال لـ "المدى" : "سمعنا من يقول ان عملية الاستجواب سوف تعطل الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، ان اصحاب هذا الموقف تجاهلوا الحق الدستوري في استجواب المسؤولين بغض النظر عن مواقعهم ، ولاسيما حينما يتعلق الامر بأمن المواطنين"، موضحا ان الأسئلة التي ستوجه الى المالكي في حال تنفيذ عملية استجوابه" ستتناول مسؤوليته بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ، عن اسباب الخروقات الامنية المتكررة ، ورفضه اختيار المرشحين لشغل منصبي وزارتي الدفاع والداخلية" معربا عن اعتقاده بضرورة ان يلتفت المعترضون على استجواب رئيس الحكومة الى هذا الامر ويولونه الاهتمام :"فإخضاع الملف الأمني لإدارة شخص واحد كان احد العوامل الرئيسة في تراجع الاوضاع الامنية في العراق ، ومع استمرار عمليات الاعتقال العشوائي باعتماد المخبر السري ، ومع انفاق مليارات الدولارات على بناء الاجهزة الامنية لم يتحقق اي تطور ملموس ، وما يعلن عن تحقيقه من انجازات على الصعيد الامني يردده المسؤولون فقط وليس له اي أثر في الشارع" على حد تعبيره.

ومع احتمال ان تأخذ اجراءات عملية تحقيق الاستجواب سقفا زمنيا طويلا ، اكد عضو التحالف الوطني النائب عن كتلة المواطن علي شبر استمرار الازمة السياسية حتى في حال استجواب المالكي وقال لـ "المدى" : " يمتلك المالكي قاعدة تأييد برلمانية قادرة على تأخير عملية الاستجواب وحتى تحشيد الاصوات لصالحه ، ولا سبيل لمعالجة الازمة الا باعتماد الحوار وعقد المؤتمر الوطني". مشيرا الى ان عملية الاستجواب :" تتم بتقديم طلب من احد الاعضاء وبموافقة من قبل ٢٥ نائبا الى رئاسة البرلمان وبدورها ترسله الى المسؤول المطلوب استجوابه على ان تتم العملية بعد ٧ ايام من تاريخ تقديم الطلب ، علما ان الدستور لم يضع مدة زمنية لموعد حضور المسؤول لجلسة الاستجواب وفي حال رفضه بالامكان اللجوء للمحكمة الاتحادية ، وكل هذه الاجراءات تستغرق وقتا طويلا."

وفي سياق متصل يعقد مجلس النواب جلسته الاولى من فصله التشريعي الاول للسنة التشريعية الثالثة يوم الخميس المقبل دون ان تتضمن أي فقرة تتعلق بحجب الثقة او استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي.

ويشير جدول اعمال جلسة البرلمان المقبلة الى انه سيتضمن" التصويت على ستة مشاريع قوانين وقرار واحد بالاضافة الى التصويت على احد اعضاء هيئة المساءلة والعدالة."

وسيتم خلال الجلسة التصويت على تعيين كامران رسول قادر عضوا في هيئة المساءلة والعدالة بدلا عن حسام عبد اللطيف جاسم نريمان الذي سحب مجلس الوزراء اسمه .

كما سيصوت مجلس النواب على قرار طالبي اللجوء من العراقيين المبعدين قسرا من الدول الاوربية وعلى قانون التعديل الرابع لقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ .

و سيصوت المجلس على قانون وزارة المرأة وشؤون الاسرة وعلى قانون البذور والتقاوى وعلى قانون رسم الطابع وعلى قانون المحكمة الاتحادية وقانون مجلس القضاء الاعلى."

وانهى مجلس النواب سنته التشريعية الثانية في السابع من اذار بعد ان اقر ٨٧ مشروع قانون بالاضافة الى عدد كبير من القراءات الاولى والثانية للمشاريع.

وكان النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور اكد ان جلسة الخميس لن تشهد مسألة سحب الثقة عن الحكومة نوري المالكي.

وأفاد عارف طيفور في تصريح صحفي امس أنه "من المقرر أن يعقد مجلس النواب العراقي جلسته الأولى بعد انتهاء عطلته الصيفية الخميس المقبل لبحث الأزمة السياسية الراهنة في البلاد"، لافتاً الى أن "مسألة سحب الثقة عن الحكومة الحالية برئاسة نوري المالكي لن تكون مطروحة خلال تلك الجلسة كون تلك المسألة لا تزال بحاجة الى مزيد من الوقت لحسمها."

وأضاف طيفور أن "جلسة الخميس ستشهد إعداد الأسئلة التي سيتم توجيهها لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عند استجوابه من قبل النواب، على أن يتم جمع تواقيع ١٦٤ نائباً في المجلس لاستكمال النصاب القانوني لسحب الثقة من رئيس الحكومة".

أمانة بغداد ترفض اتهامات "الوائلي".. وتؤكد "النائب يتعدى على الرقابة المالية"

□ بغداد/المدى

اعتبرت أمانة بغداد، أمس الاثنين، اتهام النائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي لها بتزوير الكلفة التخمينية لمشروع شارع المطار، تعدياً واضحاً على ديوان الرقابة المالية، مؤكدة أن الأخير اثبت صحة جميع إجراءات إحالة المشروع للشركة التركية.

وقالت الأمانة في بيان صدر، امس الاثنين، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "ما جاء في تصريح النائب شيروان الوائلي الذي اتهم فيه أمانة بغداد بتزوير الكلفة التخمينية لمشروع تطوير شارع مطار بغداد الدولي يتقاطع ودور الأمانة في خدمة أهالي العاصمة من خلال تنفيذ جملة من المشاريع الإستراتيجية التي لم تشهد العاصمة بغداد نظيراً لها منذ عقود طويلة بإشراك شركات عالمية متخصصة".

وكان النائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي، اتهم في (٨ حزيران الحالي)، أمانة بغداد بتزوير الكلفة التخمينية لمشروع شارع المطار، لافتاً إلى أنها أحالت المشروع إلى الشركة المنفذة بزيادة نحو ٣٣ مليون دولار عن سعر ديوان الرقابة المالية ليصبح الشارع "الأغلى في العالم".

واعتبرت الأمانة أن "تكرار الحديث عن مشروع شارع مطار بغداد يعد أمراً معيباً ومؤسفاً بعد أن قدم ديوان الرقابة المالية تقريراً حيادياً منتصف أيار الماضي اثبت صحة جميع إجراءات الإحالة لشركة غاب التركية"، مؤكدة أن "تصريحات الوائلي كانت تعدياً واضحاً على ديوان الرقابة المالية الذي يعد من أعرق مؤسسات الدولة العراقية".

ولفتت الأمانة إلى أن "محاولة الوائلي للتقليل من شأن هذا الموضوع بالقول أنه يضم أعمال تطوير وليس إنشاء طريق جديد هي محاولة أخرى لتشويه الحقائق"، موضحة أن "المشروع الذي يبلغ طوله أكثر من ٢٠ كم يضم فقرات عديدة من الأعمال المدنية والكهربائية والزراعية والميكانيكية الجديدة".

وسبق أن اتهم عضو لجنة النزاهة شيروان الوائلي، في (٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١)، ديوان الرقابة المالية بالتستر على "فساد" في مشروع تطوير شارع مطار بغداد الدولي، مؤكداً أن "الديوان تستر على الفساد الذي حصل في المشروع، وأن الديوان لم يكشف عن الحقيقة".

وأنهى المجلس استجواب العيساوي في (١٧ كانون الأول ٢٠١١)، دون أن يتخذ أي قرار بذكر. وأكد الوائلي في مؤتمر صحافي عقده في البرلمان بعد جلسة الاستجواب الأولى أنه تم الإثبات وبالدليل القاطع من خلال عملية استجواب العيساوي بشأن ملف مشروع تطوير قناة الجيش بأن العملية وهمية. وأعلنت لجنة النزاهة النيابية، في (١٦ شباط ٢٠١٢)، عن تأجيل التصويت على إقالة العيساوي، مشيرة إلى أن التأجيل تم بطلب من التحالف الوطني.

وكشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي، في (١١ نيسان ٢٠١١)، أن القاضي المختص في هيئة النزاهة أصدر سبع مذكرات اعتقال بحق مسؤولين في أمانة بغداد بتهمة "الهدر المالي" في تنفيذ مشروع طريق بغداد الدولي، فيما دعت إلى محاسبة لجنة العقود المركزية في الأمانة. يذكر أن العاصمة العراقية بغداد تعاني منذ أعوام عدة خاصة بعد ٢٠٠٣، من مشاكل كبيرة على الصعيد الخدماتي، مثلها مثل بقية مناطق العراق، ويأتي في رأس الخدمات غير المؤمنة الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي وزحمة السير الخانقة وغيرها من المشاكل، وأدى التقصير الحكومي في توفير الخدمات إلى خروج المواطنين في تظاهرات في عدد من المحافظات من بينها بغداد.

شارع المطار.. (أرشيف)

ردّاً على تصريحات للمالكي

الكردستاني: الأنظمة الشمولية فقط تصف معارضيها بالمتآمرين

□ بغداد/ المدى

قال التحالف الكردستاني، امس الاثنين إن الانظمة الديمقراطية لا تطلق توصيف المتآمر على المعارضة لأنه توصيف يختص بالأنظمة الشمولية، مبينا أن بعضاً من ائتلاف دولة القانون دعا الى حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة ولم يوصف طلبه بالمتآمر.

وقال المتحدث باسم التحالف مؤيد طيب لوكالة (آكانيوز) إن "وصف المعارضة بالتآمر في الانظمة الديمقراطية لا يخدم الحوار وقبول الرأي الآخر لان المعارضة في مثل تلك الانظمة تكون محترمة والتوصيف بالتآمر تطلقه الانظمة الشمولية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد وصف في مقابلة متلفزة الذين وقعوا على طلب سحب الثقة عنه بـ"المتآمرين" عليه في اشارة منه الى انهم ينفذون اجندات لدول اقليمية.

واوضح طيب "نحن نؤدي حقاً كفله الدستور لنا عبر استجواب رئيس الوزراء وعلى الجانب الآخر أن يحترم هذا الحق الدستوري"، مضيفاً "اننا لم نطلق توصيف التآمر على اعضاء من ائتلاف دولة القانون حينما طالبوا بحل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة".

وكان الرئيس العراقي جلال طالباني لوّح بتقديم استقالته من منصبه إن أصر الزعماء الداعون لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي على تغيير قناعاته بهذا الشأن.

ودعا طالباني في رسالته التي قالت قناة "الحرة" إنها حصلت على نسخة منها إلى عدم "استفزازه"، وأكد أنه سيستقيل إذا أرغم على تغيير قناعاته.

ويقود مقتدى الصدر وكتلته السياسية التي تضم ٤٠ مقعدا في مجلس النواب حراكاً بالتنسيق مع القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

الصدر رداً على "ضغوط إقليمية": لن نركع إلا لله

□ بغداد/ المدى

أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الاثنين، عدم تأثره بالضغوط الخارجية الرافضة لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال في ردّه على سؤال من أحد أتباعه بشأن الضغوط التي تمارسها دول إقليمية وأخرى مجاورة على الأطراف المطالبة بسحب الثقة عن المالكي، واطلعت عليه "المدى"، "مهما فعلوا ... لن نركع إلاّ لله".

وكان مقتدى الصدر قد أكد أمس الأول، أن رئيس الحكومة نوري المالكي هو من بادر إلى الاتصال به هاتفياً بهدف "التواصل والعزاء فقط".

وقال الصدر في رد على سؤال من أحد أتباعه، بشأن صحة ما ذكره احد قادة حزب الدعوة بشأن قيام زعيم التيار الصدري بالاتصال هاتفياً برئيس الوزراء مؤخراً وان الخلافات بينهما في طريقها للحل، "لقد اتصل بي مشكوراً لأجل السلام والتواصل والعزاء (بمناسبة وفاة الإمام الكاظم) وردّ الشكر فقط لا غير".

وكان القيادي في حزب الدعوة عبد الحليم الزهيري أكد في حديث لـ"السومرية نيوز"، في (١٤ حزيران ٢٠١٢)، أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أجرى اتصالاً هاتفياً برئيس الوزراء نوري المالكي، مؤكدا أن الأزمة السياسية الحالية في طريقها للحل.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون